قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وسلطنة عمان

الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وسلطنة عمان ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٥ يناير سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

اتفاقية

للتعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة سلطنة عمان

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة سلطنة عمان انطلاقا من الروابط التاريخية والصلات الأخوية التى تربط بين البلدين الشقيقين .

ورغبة منهما فى تقوية أواصر الود والإخاء وتعزيز التعاون والصداقة .

وعملا منهما على تنمية علاقات التعاون المثمر على أساس مبدأ الاحترام المتبادل والمساواة فى الحقوق .

فقد اتفقتا على ما يلى :

(المادة الأولى)

يتعهد الطرفان - تحقيقا لأغراض وأهداف هذه الاتفاقية - بالعمل على تشجيع وتنمية التعاون بينهما فى المجالات الاقتصادية والفنية .

(المادة الثانية)

يعمل الطرفان على تعزيز وتعميق الروابط والصلات التجارية والاقتصادية بين البلدين بكافة الوسائل والإمكانات بما فى ذلك توسيع مجالات العمل والاستثمار فى مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين فى البلدين بما ينسجم ومتطلبات التنمية فى كل منهما .

(المادة الثالثة)

يشمل التعاون الاقتصادى بين البلدين بصفة عامة مايلى :

١ - تشجيع قيام مشروعات اقتصادية بين حكومة أو رعايا أحد الطرفين بحكومة أو رعايا الطرف الآخر ، وإنشاء شركات ومشروعات مشتركة ذات جدوى اقتصادية .

٢ - تنظيم وتنفيذ التعاون الاقتصادى فى المجالات التى يتفق عليها الطرفان .

٣ - دعم التعاون بين المؤسسات والمشروعات وغيرها من الهيئات ذات الطابع الاقتصادى سواء كانت عامة أو خاصة أو مختلطة ، فى إطار خطط التنمية الاقتصادية فى البلدين .

(المادة الرابعة)

يشمل التعاون الفنى بين البلدين كافة المجالات العلمية والتكنولوجية سواء فى مجال تطبيق وتحسين الموجود أو استخدام تكنولوجيا متقدمة فى مختلف القطاعات وبصورة خاصة الزراعة ، الرى ، الصناعة ، الكهرباء والطاقة ، النفط والتعدين ، النقل والمواصلات ، التعمير والإسكان ، التجارة والمال ، السياحة ، الصحة ، والتعاون العلمى والفنى وذلك للاستفادة من الخبرات المتوفرة فى كل منهما .

(المادة الخامسة)

يتم التنسيق بين الطرفين فى مجال التعاون الفنى عن طريق تبادل الخبراء والخبرات والمعلومات والبيانات وإقامة الندوات واللقاءات العلمية المشتركة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات الدولتين .

كما يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات والخبراء وتنمية العلاقات فى مجالات التخطيط والإحصاء ويبذل كل طرف المساعى اللازمة لتقوية العلاقات فى هذه المجالات أو غيرها وفقا لما يتم الاتفاق عليه .

(المادة السادسة)

تشجع حكومتا البلدين القطاع الخاص فيهما لإنشاء شركات استثمارية مشتركة تمارس نشاطها فى المجالات ذات الاهتمام المشترك والتى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

(المادة السابعة)

يعمل الطرفان على إتاحة فرص التدريب فى المجالات المخصصة طبقا للإمكانيات المتاحة لدى بلديهما وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها فى كل منهما .

(المادة الثامنة)

يتشاور الطرفان بغرض تنسيق سياساتهما ومواقفهما المالية والاقتصادية لدى المنظمات والمؤسسات العربية والدولية .

(المادة التاسعة)

يعمل كل طرف على تسهيل الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى أو المهنى لرعايا الطرف الآخر طبقا للقوانين السارية فى كل من البلدين .

(المادة العاشرة)

يخضع رعايا كل طرف والمقيمون فى البلد الآخر والذين يمارسون النشاطات الاقتصادية أو المهنية للقوانين والأنظمة المرعية فى البلد المضيف .

(المادة الحادية عشرة)

فى سبيل تحقيق أحكام هذه الاتفاقية ، ودراسة الاقتراحات ذات الصلة الكفيلة بتنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع وتنسيق التعاون الاقتصادى والفنى بينهما ، تتولى كل من وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ، ووزارة الخارجية بسلطنة عمان متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية مع الجهات المعنية فى البلدين وتقديم توصياتها إلى اللجنة المشتركة برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين .

(المادة الثانية عشرة)

تسرى أحكام هذه الاتفاقية من تاريخ آخر إخطار بإتمام الإجراءات القانونية للتصديق عليها من الطرفين ويعمل بها لمدة خمس سنوات من تاريخ سريانها وتجدد تلقائيا لمدة أو لمدد أخرى مماثلة مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى إنهائها قبل انتهاء المدة بسنة على الأقل .

وفى جميع الأحوال تبقى البرامج التنفيذية الجارية بين الطرفين سارية المفعول حتى تاريخ انتهاء مدتها .

وإشهاداً على ماتقدم قام الموقعان أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية بعد تبادل وثائق التفويض الرسمية .

حررت هذه الاتفاقية بمدينة القاهرة يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٨/٣/٢٥م من أصلين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية .

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

عن
حكومة سلطنة عمان